Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (4) October(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في النظام الدولي

م.د.نورس نجم عبدالله حاجم
الجامعة العراقية / مركز الحاسبة الالكترونية

The economic role of multinational corporations in the international system

Dr.nawras najem abdallah

ملخص البحث

أضحت الشركات العالمية متعددة الجنسيات تشغل مرتبة مهمة في النشاطات الاقتصادية العالمية عبر الأسواق والتأثير على نمط المستهلكين ،فقد قدمت العولمة وتحريرالاقتصاد للشركات من هذا النوع فرصة كبيرة كي تكون حقلاً للمنافسة الاقتصادية عبر تنامي الإنتاج بهدف الظفر بأكبر نسبة من الاسواق العالمية ، مع العلم أن هذا النوع الشركات تختلف في وضع إستراتيجيتها المستقبلية ، إذ أن عدد منها تروم لكي تكون أهم شركة و أكبرها في حقل الانتاج الذي تختص به وتصل نسب ارباح عالية كي تزداد في تقدمها و تكون قادرة على مواكبة منافساتها في حين أن منافساتها من الشركات الاخريات تربط أستراتيجياتها و الرؤية المستقبلية بمدى نجاحها في البقاء و المنافسة.

abstract

Multinational asociation(MNCs) they have become a important rep in international economic action by realizeing markets and involving consumer conduct. Globalization and economic liberalization have available these association with a huge scope to contest globally by develobing their produce to capture a larger market share. However, these association differ in their long-term strategic sights. Some attempt to become the widest company in their domain field of action and create profits in order to grow and become able to continue, or combating for survival and competition. Other companies link their future vision to their success in surviving and competing Keywords: multinational corporations, economic activities of multinational corporations, technological progress of corporations

المقدمة

ترسم الشركات العالمية المتعددة الجنسية في يومنا هذا القوة الاعظم في تسيير عجلة النظام الاقتصادي العالمي إذ تمارس أعمالها عبر شبكة هائلة من هيكليات تنظيمية و تنخرط في أعمال الانتاج العالمي وفق نظام تكاملي ، إذ أنها تقود فعاليات و أنشطة تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة ،و ذلك عن طريق الشركات التابعة لها و الموزعة بين الدول ، و على الرغم من اهمية الشركات المتعددة الجنسية المذكورة و دورها الكبير في التنمية الاقتصادية للدول التي تستضيفها و تأثيرها على التقدم الصناعي و التكنولوجي فيها ، فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات يجد بأنها في الكثير من الاحيان تشكل خطراً يهدد الكيان الاقتصادي للدول المضيفة و خاصة النامية منها ، كما و يمكن أن تكون أداة طيعة في يد الدولة التي تنتمي اليها الشركة الام لتستخدمها في تنفيذ ماربها و أغراضها الاقتصادية و السياسية ،من هنا فأنه يكون من حق الدولة المضيفة للشركات المتعددة الجنسية أن يساورها القلق من وجود من هذا النمط من الشركات فوق أراضيها و في حياتها القانونية و التجارية و الاقتصادية و حتى السياسية.يتمحور البحث حول نشاطات الشركات المتعددة الجنسية و أستراتيجياتها و خططها و سياساتها عابرة للحدود الوطنية الاقليمية للدولة الام كما بين البحث أن هذا النوع من الشركات هو أهم ممثل و محرك للمبادلات الدولية ، و بالمشاركة مع هذه المبادلات أصبحت شركات عابرة للحدود القومية ، حيث أضحت هذه الأخيرةعابرة للقارات بمجرد قيامها بانتاج نفس المنتجات و الخدمات في العديد من الدول. الكلمات المفتاحية : الشركات المتعددة الجنسية ، النشاطات الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية ،التقدم التكنولوجي للشركات

أشكالية البحث

مما لا شك فيه أن للشركات المتعددة الجنسية دوراً هاماً في تنمية أقتصادات الدول و كذلك أهميتها في دفع العجلة الاقتصادية على مستوى النظام العالمي إذ تعمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة على زيادة القدرات الانتاجية للدولة و رفع معدل النمو الاقتصادي ، و بصفة عامة يتركز الجدل حول نشاط هذه الشركات في بلدان خارج حدودها القومية لما تحققه من منافع و فوائد رغم التحديات و المخاطر في الدول المستضيفة لها ، و من هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الاتي ما المقصود بالشركات المتعددة الجنسية و ماهو تاريخ وأسباب نشؤها .ماهي النظريات المفسرة لظهورها و ما العوامل القانونية و السياسية التي ساعدت على تشكلها.و لأيضاح الاشكالية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور الاول : الاطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسية الثاني : نظريات و عوامل نشوء الشركات المتعددة الجنسية الثالث: دورالشركات المتعددة الجنسية في الانتاج الدولي و نموذج تطبيقي (دراسة حالة)أما **منهج الدراسة** : نظراً لطبيعة الموضوع فقد تم أعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة و ذات الصلة بالموضوع.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسية

المطلب الأول :تاريخ نشوء و تطور الشركات المتعددة الجنسية

تُعد الشركات المتعددة الجنسية اكثر التعبيرات حداثة في الأدبيات السياسية والاقتصادية ، وقد بدأ أدراجه خلال عقد الستينات من القرن الماضي، حيث أن أول من استخدم تعبير الشركة المتعددة الجنسية هو دايفد ليلنتال، ففي الدراسة التي تقدم بها عام ١٩٦٠ إلى معهد كار ينجي للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية.و ترجع حالة تدويل الشركات من حيث اصولها الأولى إلى بداية نشأة الحركة الرأسمالية التجارية وذلك بعد ظهور الشركات الاستعماريةالرأسمالية بشكلها المعاصر إذ بدأت في المنطقة الشمالية من قارة أوروبا، في المملكة البريطانية و أيضاً هولندا ، أبتداءاً من القرن السادس عشر الى القرن السابع عشر ، قصداً لمراكمة رأس المال بجميع الوسائل المختلفة وعلى كافة المستويات ، و أرتبط بدرجة عالية في التنوّع بتوزيع الثروات وسلطات الاقتصاد، تالياً أصبحت الرأسمالية هي النظام الشائع عبر العالم ، ويُعد تاريخ القرون أخر خمس قرون يرتبط بتشكيل الرأسمالية ، كما شاعت هذه الظاهرة في فترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إذ تشكلت عدّة شركات على صعيد عالمي ،مثل شركة سنجرالأمريكية الخاصة بالخياطة أمّا الفترة التي كانت بين الحربين فالمميّز للشركات من هذا النوع فكان الكارتل ففي عام ١٩٢٦ تمّ إنشاء أوّل كارتل الخاص بانتاج الصلب.(رزوق، ١٩٩٨، ص٦٨) أما فترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فباتت الولايات المتحدة الأمريكية الاقوى والاكثر هيمنة على الانتاج الاقتصادي الدولي ، حيث وجهت استثمارها الخارجي في كندا و القارة الأوروبية ، وقد بلغت قيمتها ٧٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٦، منها ١٠٠٠ مليون دولار لأوروبا الغربية ، وقد وصلت هذه الاستثمارات إلى ٧٠.٧٦٣ مليون دولار في عام ١٩٦٩. بينما في عقدي الستينات والسبعينات القرن العشرين عرفت الشركات من هذا النوع تحديث ديناميكي بوجود شركات أوروبية و كذلك شركات يابانية تعمل على أن توزع أنتاجها ابتداءاً من الإنتاج الى التسويق و من ثم التجميع على نطاق عالمي . كما تزايد عمل الشركات من هذا النوع في حقل التمويل بظهور نوع بنوك عالمية ،لاحقاً تراجع نشاط الشركات الأمريكية والأوروبية في الدول المستضيفة بسبب أنتشار ظاهرة التأميم حيث عرفت تلك الاقطار حركات التحرر القومي، وحصلت أغلبها على الاستقلال الوطني فبرزت عدة شركات كبيرة تابعة للبلدان النامية كالصين والهند. (رزوق، ١٩٩٨، ص٦٨) (تالياً برزت دولة اليابان لتكون دولة ذات نشاط اقتصادي عابر القوميات ، لكن خبراء الاقتصاد تنبّؤ بأن هذه الشركات اليابانية ستلعب دورًا أكبر على مستوى النظام الدولي ،و تستند الشركات العابرة للقوميات مقدرتها في الانتشار العالمي على أساس القوة الاقتصادية ، و كذلك مقدراتها التكنولوجية المتقدمة و الفنية، و هذا ما أعطى الشركات مميزات ليست في ممارستها لنشاط اقتصادي عالمي فقط بل نوع هذا النشاط و طريقته ، فطبيعة النشاط الذي تقوم به هذه الشركات لا يشبه طبيعة وأسلوب عمل وسياسات الشركات بشكلها القديم التي عاصرت الرأسمالية .(مرسي، ٢٠٠١، ص٢٤٧)ومما يميز الشركات بشكلها الحالي أنها تنقل الانتاج من دولتها الأم إلى الدول المستضيفة لها ، مع استمرارية السيطرة الاقتصادية على وحدات الإنتاج ، تحت أطار استراتيجية إنتاج عالمي موحد ، و بالرغم من ظهور واستقرار عدد من الشركات ، فقد ظل وزنها عالمياً محدد نسبياً، هذا من جهة أن الحقول التي عملت ضمنها الشركات بشكل أساس كالبترول ، و الالمنيوم و السيارات الى جانب أهميتها في الاقتصاد الحالي لم تلعب دورًا أساسيًا في اقتصاد الدول الرأسمالية و قتها ، إذ إن الصناعات الرئيسية في ذلك الوقت كانت الفحم، والسكك الحديدية، والحديد والصلب... إلخ. و ظلت الصناعات هذه مختلفة عن عمل الشركات المتعددة الجنسيات، كذلك كان النشاط االعالمي لها محدودًا أيضًا أما الأوضاع العالمية الاقتصادية في المدة الممتدة ما بين الحربين العالميتين، فلم تسمح بتقدم أكبر للاستثمارات الدولية المباشرة ، كنتيجة أنعدام الاستقرار المالية في القارة الأوروبية كنتيجة لما حصل من تضخم أقتصادي عالي إلا أن

الظروف تغيرت بشكل تام عقب الحرب العالمية الثانية بعقد الاتفاقية العامة للتعريفات التجارية التي تسمى(كات) و وضعت أسس و مبادئ أساسية لتنظيم التبادل الاقتصادي الدولي. فأزاحت بهذه الاتفاقية أهم المعوقات المعترضة عمل الشركات من هذا النوع ،كذلك فإن الاتفاقيةالخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧، قُدمت كخارطة طريق لعمل هذه الشركات ، فالظروف السياسية و الاقتصادية في وقتها تهيئت لطريقة نشاطها أبتداءاً من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لظهور هذا النوع من الشركات. (مرسي،٢٠٠١ ، ،ص٢٤٧) و في ضوء ذلك يمكن تقديم تعريف بسيط للشركات متعددة الجنسيات على انها تلك الشركات التي تمتد فروعها الى عدد من دول وتنجز جزء مهم من انتاجها السلعي او الخدمي خارج دولتها الام،عبر أستراتيجيات واحدة تتميز بالتطور فهي تستخدم أحدث التكنولوجيات وادارتها تتم بطريقة مركزية من دولها الاصلية ،كذلك يمكن تعريفها بانها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج في دوليتين او اكثر، ولها فروع تتحكم فيها الشركة الأصلية بصورة رئيسية وترسم القرارات. (مرسي، ٢٠٠١، ص٢٤٨)أيضاً عّرفت الشركات المتعددة الجنسية بأنها منظومة أنتاج متخطية الحدود والبيئات ، و هي منظمات نشاطها الأسواق العالمية و تتواجدها في عدة الدول المستضيفة، وترتكز أعمالها الاساسية بصورة العالمية الدولية فيكون محور عملها استثمارات وأعمال و وحدات و خطط وأدارات محلية تتعامل مع أوساط أعمال أقتصادية عديدة .(غسان ،٢٠١٣،ص١٧٧)كما و يمكن تقديم تعريف أخر للشركات متعددة الجنسيات على انها تلك الشركات التي تمتد أفرعها الى عدة بلدان وتنجز جزء كبير من انتاجها الخدمي و السلعي خارج دولها الام ، وذلك عبر استراتيجية عمل موحدة تتصف بالتقدم إذ تستخدم أحدث التكنولوجيا وادارتها تتم بطريقة محترفة ومركزية من دولها الام المؤسسة ، كذلك يمكن تعريفها على أنها كيان اقتصادي يمارس التجارة والإنتاج في دوليتين او اكثر، ولها أفرع تتحكم فيها الشركة الاصلية بصورة مركزية وتخطط لها قراراتها و سياساتها بشكل شامل..

المطلب الثاني: سمات الشركات المتعددة الجنسية

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بعدد محدد من السمات و كذلك الخصائص التي تمكنها من وضع إستراتيجيات على صعيد النظام العالمي ، إذ أنها تمارس سيطرة أساسية مركزية على فروعها المغطية لعدة دول عبر العالم ، حيث تعمل كافة أفرعها وفق نظام أداري انضباطي دقيق وتخضع لأدارة موحدة لاتخاذ القرارات تحت إطار استراتيجية عمل عالمية موحدة، وبأستناد هذه الشركات على شبكة معلوماتية للاتصالات واسعة تمكنها من معرفة نشاطات أفرعها في مختلف الاوقات أضافة الى وضع استراتيجيات واتخاذ القرارات وتبني سياسات في ذات الوقت.

أولاً: الامتداد المكاني تتصف الشركات متعددة الجنسيات بتوزيع أفرعها التسويقية و الانتاجية على جملة من البلدان مما يوفر لها إمكانيات عالية في التعامل مع تزايدأنشطتها أين ما يكون الربح أكبرمتلافية بذلك أثر التأميم لأي فرع في أي بلد. (غول، ٢٠١١، ص٤٧)(

ثانياً :الصفات الأحتكارية إن وجود الصفة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات يكون سببه طبيعة الوسط الذي تعمل داخله ، إذ يأخذ شكل احتكاري وبذلك يكون السوق تحت سيطرة عدد قليل من المشاريع الكبيرة، ومن أهم العوامل التي أضافت طبيعة الصفة الاحتكارية للشركات ما تتمتع به من التفوق تكنولوجي و التقني و توافر المهارات الادارية و الفنية و التنظيمية.)(ابو الجدائل، ٢٠٠٩، ص. ٢٢١كذلك توافر أمكانيات مالية كبيرة لدى الشركات متعددة الجنسيات، إذ أعطتها الفرصة من الاقتراض بأفضل الظروف من الأسواق العالمية المالية ، أيضاً مكنها من أرتفاع معدلات نموها زيادة مقدر تها التنافسية ، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية ، وبالتالي زيادة أرباحها وتحدد السمات الاحتكارية في أربعة حقول وهي التكنولوجيا ، والتسويق و التمويل، الادارة ، كما ان وجود هيكل أداري تنظيمي على مستوى عالي من الكفاءة، يدرس القرارات و سرعة الاتصالات و المعلومات ، يقود بذلك إلى اتخاذ القرارات السليمة ، كما توفر الشركات العالمية وحدات متخصصة في حقول الاستشارات و التدريب و الدراسات وكذلك البحوث الإدارية ، كما ان هذه المزايا هي نتيجة من التطور التكنولوجي و المعلوماتي المتلاحق على صعيد السوق العالمي وللحد من دخول منافسين جدد.(أبو جدائل ،٢٠٠٩، ص٢٢٢) كذلك تحرص هذه الشركات على الابتكار و التجديد وتطوير الإنتاجية وتحسينها وزيادة الدخولات وتحقيق الجودة بأعلى المستويات، فهي تضع مخصصات مالية ضخمة في مجال البحث و التطوير

كما تهتم بالتركيز على أسلوب الدعاية و الترويج والإعلانات لمنتجاتها المختلفة لضمان الطلب المتزايد والمستمر عليها ، كذلك تعتمد الشركات على الدمج التسويقي (السعر_المنتج – الاعلان و التوزيع) كما أنها تحرص على توافر وحدات متخصصة في مجالات البحوث التسويقية .(السعيد ،٢٠١٧،ص٢٠)

ثالثاً :إتساع الحجم و أرتفاع الإنتاجية تفوق الشركات المتعددة الجنسيات حجماً مقارنة بالشركات على الصعيد المحلي من حيث مبالغ رؤوس الأموالها والاستثماراتها، و كذلك عدد الموظفين فيها ، حجم الانظمة التسويقية و الأدارية ومدى كفاءة العاملين، تنوع سلعها ونتائج مبيعاتها أو أرباحها المتحققة،على سبيل المثال أنتجت شركة "جنرال موتورز" مبيعات تتعدى ٣٥ مليار دولار في العام الواحد ، وهذا الربح يتجاوز الإنتاج

القومي لجملة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما بلغت قيمة أيرادات أكثر من ٥٠٠ شركة حوالي ٢٠٠ مليار دولار . (العزيزو اخرون ، ٢٠١٠، ص ١٢١)

رابعاً :توظيف المدخرات تتعامل الشركات المتعددة الجنسيات مع الأسواق الاقتصادية العالمية كأنها سوق واحد و بالتالي تحاول كل شركة توظيف المخزون العالمي ، وذلك باستخدام جملة من الطرق نذكرها كمثال كما يلي: أ. أدراج الأسهم الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية في كافة الأسواق المالية الاقتصادية العالمية المهمة مثل طوكيو ،نيويورك، فرانكفورت، لندن وأيضاً ما يسمى بالأسواق الناشئة كسوق سنغافورة و هونغ كونغ.

ب . وضع شرط على كل شركة عالمية تابعة أن توجد محلياً أقصى حد من الامداد الواجب لها من خلال طرق عديدة من المشروعات المشتركة، كذلك طرح الأسهم في الاسوق الداخلية و الاستدانة من البنوك المحلية.ج_كذلك تجذب الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجهها نحو أسواق الدول المتقدمة التي تمثل أكثر من ٧٠٪ من السوق العالمية ، وبهذه الطرق تمكنت الشركات المتعددة الجنسيات أن تؤمن توظيف مقاديرعالية من المخزون العالمي ، أستناداً الى ما قد سلف فأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات قد ترابط بما يسمى عالمياً (تدويل الإنتاج ورأس المال) وهي أحدث الظواهر التي بلورت تدويل العولمة الاقتصادية و نشرها.(alaraby,,p19)خامساً : تكوين التحالفات الاقتصادية تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتكوين التحالفات الإقتصادية بين أعضاء الاتحاد، وإكسابها مقدرات تسويقية و تنافسية تفوق المنافسين منالشركات الأخريات ، وقد أنشأت جملة معاهدات في مجال التسويق و الانتاج والبحث و التطوير وغيرها.وعليه فالتحالفات نتيجة التنافس الاقتصادي العالمي المستند على نزع الملكية العامة و أسنادها الى القطاع الخاص، والأنماط الجديد لثورة الاتصالات و المعلومات و لتقسيم العمل الدولي(alaraby,2009,p19).

المحور الثاني : نظريات و عوامل نشوء الشركات المتعددة الجنسية

المطلب الاول :نظريات تفسير عمل الشركات المتعددة الجنسية

أستند علماء الاقتصاد الحديث على مجموعة من النظريات لتفسير عمل الشركات المتعددة الجنسية و سيستعرض هذا المطلب خمسة من اهم النظريات :

اولاً :النظرية الحديثة تستند النظرية الى فرضية أساسية مؤداها أن أطراف الاستثمار تربطهم علاقات المصالح المشتركة كل طرف يحصل على منفعه من الاخر و يعتمد على الاخر بتحقيق هدف ، أي بأنه لاتوجد منافسة من طرف واحد كما افترضت الدراسات الكلاسيكية ولكنها منافسة بطابع منفرد يحظى كل الأطراف فيها على جملة من المنافع . (شربيني، ٢٠١٧، ص ٢).كما أن عدد وحجم ونوعية العوائد التي يحصل عليها الاطراف تستند على أستراتجيات وسياسات و نشاطات الأطراف الآخرى بخصوص الاستثمار الذي هو أساس العلاقة بينهما. كذلك فأن مفكري هذه النظرية يؤكدون أن استثمار الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية يحقق الآتي :

_الاستفادة و أستغلال الموارد البشرية و كذلك المادية المحلية المتوفرة لدى هذه الدول. _الاسهام في أقامة نشاطات فيما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة المعنية و بما يساعد لتحقيق تكامل في الجانب الاقتصادي داخلها. _إيجاد بلدان جديدة للتصدير و بما يؤدي الى تنمية و خلق مجالات أستثمار اقتصادية بدول أخرى أجنبية . _تقليل الأستيراد تطوير المعاملات الاقتصادية للدول المستضيفة _ _توافر الاصول المالية الاستثمارية من قبل الدول الأجنبية _الأسهام في تطوير و تدريب العمال المحليين_جلب التقنيات الحديثة للتسويق و الأنتاج كذلك الوظائف الإدارية و غيرها.

_كما أنّ التطور السياسي و كذلك الأقتصادي و الاجتماعي في الدول المستضيفة يعتمد على درجة كبيرة من المنافع السابقة (عبدالمطلب ،٢٠١٨،ص٩٠)ومن المهم الأشارة الى أن أفكار مؤيدي هذه النظرية يعتنقون بالكثير من الدلائل و الحجج . فمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المستضيفة (من دول المستثمرين الاوربيون وصل ف العام ١٩٨١ الى ١٤٦٤٠ بليون دولار. كذلك التنافس بين الدول المستضيفة للأستثمارالأجنبي داخل أراضيها بات أمراً حقيقياً لا يمكن أنكاره فالدول المستضيفة تقدم مجموعة من التعهدات والتسهيلات و الامتيازات المختلفة للشركات العالمية الأجنبية و المتعددة الجنسيات . كما أن من المهم الاقرار بعدم التطابق أوالتعارض بين أهداف هذه الشركات والدول التي تستضيفها.(عبدالمطلب ،٢٠١٨،ص٩١) وفي هذا الشأن يشيرعلماء الاقتصاد إلى الأتي :

١_إن الدول المستضيفة للشركات المتعددة القومية لكي تحقق قدرعالي من المنافع أو لكي تزيد فوائدها فإنها تسعى الى وضع بنود محددة عليها كي تضمن تشغيل أيدي عاملة محلية ، و الاسهام في تطويرالموارد البشرية ، و أعداد البحوث في مجال الصناعة و الإنتاج ، و كذلك تحفيز المشاركة الوطنية في الاستثمار ، و أنماء الموارد الوطنية وأستثمارها ، و زيادة جودة المنتجات و توسيع التصدير و التقليل من الأستيراد..

٢_كما أن الشركات متعددة الجنسيات تلزم الدول المستضيفة تقليل الإجراءات البيروقراطية ، و تحديث قوانين العمل و تقليل الرقابة على النشاط السلعي التسويقي الإنتاجي و غيرها من الأنشطة، كذلك تمكين بالتملك الغير مشروط لمشاريع الاستثمار. (عبدالسلام ،٢٠٢٢،ص١٠) (وإذا نظرنا الى المتطلبات أو الشروط السابقة باعتبارها أنماطاً مختلفة لتوقعات الطرفين ، فان أتساع أو ضيق الفجوة وعدم تطابق توقعات الدولة المستضيفة و الشركات متعددة الجنسيات يتوقف الى حد كبير على طبيعة و نوع أهداف كل طرف ولكن أيضا على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما .)(Pederse,2001,p10

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج هذه النظرية عاك ١٩٦٦ على يد الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون ، وتفترض النظرية في وجود عدم التساوي التكنولوجي بين الدول و الشركات ، و نتيجة لذلك تكتسب بعض الشركات ميزات تكنولوجية تمنحها التفرد و التميز، وفي خضم بحثه عن مصدر المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أوضح العالم أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية جيدة لنفقات الاستثمار المتعلقة به ومع تزايد المنافسة الدولية، و التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل صفة الاحتكار لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف أقل مقارنة بالشركات الأمريكية وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج يعد بديل ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطين تبدأ بمنح رخصة للإنتاج أو الدخول في مشاريع مشتركة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المستضيفة . (العذاري، ٢٠٢٣، ص٣٩)(هذا الافتراض قدم تفسيراً للاستثمارات الأجنبية في فترة ما بعد الحربين العالميتين ، ونجح في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا وكذلك في الدول النامية إلا أنها قوبلت بالكثير من الانتقادات التي وجهت نحوها، و هذه الانتقادات هي: _إن الميزات التكنولوجية ليست بالدافع الاساس لعمل الاستثمار الأجنبي وفق تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة.. _لا يصح التفسير الدورة وفق الاستثمار المباشر في قطاعات السياحة و البترول، فلا يستوجب هذا النوع من الاستثمار العمل من داخل الاصل، بل يكون بداية عمل الشركة في الدولة المستضيفة. _أما من الجانب العملي تعمل الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمارات الخارجية المباشر في الدول المتقدمة والدول المستضيفة كلاهما، وفي ذات الزمن دون الحاجة للمرور بالمراحل التي عرضها صاحب النظرية ._ بعض الصناعات المتقدمة تكنولوجياً لا تمر بذات المراحل لدورة حياة المنتج (كالاتصالات و تكنولوجيا)، فوجودها في الأسواق البلدان المتقدمة بذات الوقت مع تزامن وجودها في أسواق الدول المسضيفة . (طه ،٢٠١٧،ص١٣)

ثالثاً :النظرية الانتقائية

يعد جون دينينج العالم الاقتصادي البريطاني هو من أسس هذه النظرية عبر الدراسة التي قدمها في ندوة علمية في هولندا خلال المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، فوضع من خلال هذه الدراسة إطارعلمي لتقييم و تحديد و وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج خارج الدولة الام ، وقد أطلق على هذه النظرية النظرية الانتقائيةو أستناداً الى النظرية الانتقائية فإن أعمال الشركات بالاستثمار في البلدان الخارجية يعتمد على مجموعة شروط: _تواجد ميزات و أهداف حددتها الشركة سلفاً._تواجد ميزات حسن أختيار الموقع في الدول المستضيفة فيكون السبب الاساسي للشركة للاستثمار في الدول أجنبية._تواجد ميزات التدويل الداخلي ، لتخفيض التكاليف كبديل لأستخدام المصادر الخارجية كالوكلاء التجاريين و الترخيص والموزعين.(عبيدات، ٢٠٠٨، ص٧٧)

رابعاً :نظرية المدرسة اليابانية من ابرز رواد هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين تيروتو ازورا وكيوشي كوجيما ، و قد فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر و عمل الشركات العالمية عبر التجربة اليابانية الاقتصادية بعد عام ١٩٤٥ وما تتمتع به من ميزات أقتصادية وتنظيمية ، تعطيها الانفراد عن النماذج الأوروبية والأمريكية ، كما قدمت هذه المدرسة مثال يجمع بين الأمكانيات الكلية والجزئية ، وتشمل الأدوات الكلية السياسات التجارية و السياسات الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، بينما تشمل الأدوات الجزئية القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي.(غيلون ،٢٠١٥،ص٣٤)و ووجهت مجموعة من الانتقادات لهذه النظرية كون يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدةالأمريكية، ،لكن واجهت الانتقادات بالرد بأن الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات قد توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق . لكن يرى المفكر جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها وقصورها.(غيلون ،٢٠١٥،ص٣٥))

خامساً :نظرية الموقع

نظرية الموقع هي إطار تحليلي يقوم بتفسير الأسباب التي تجعل الشركات العالمية تعمل في مواقع محددة لممارسة أنشطتها الاقتصادية خاصة للأسباب الإنتاجية منها ، وقد تطورت هذه النظرية في البداية لدراسة توزيع الصناعات محليًا لكن مع العولمة تم توسيعها لتفسير انتشار الشركات المتعددة الجنسية على المستوى العالمي الدولي.كما إن عوامل الموقع لها تأثير على قرارات الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار في إحدى الدول المستضيفة وأيضاً على قراراتها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار و بين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة و تتمثل هذه العوامل في الآتي :

١_العوامل المرتبطة بالتسويق و السوق: مثل منافذ التوزيع, درجة المنافسة و حجم السوق و كالات الإعلان،, معدل نمو السوق , مقدارالتقدم التكنولوجي, مقدار المحافظة على العملاء السابقين, نسبة التصدير الى الدول أخرى وغيرها.

٢_العوامل التكاليف: مثل القرب من المواد الاولية و المواد الخام , مقدار توافر الموظفين, انخفاض معدلات الأجور , مقدار توافر رؤوس الأموال ,مقدار انخفاض معدلات تكاليف نقل المواد الخام والتسهيلات الانتاجية و السلع الوسيطة الاخرى.

(Mucchiellé, 2010,p23)

العوامل المساعدة في ظهور الشركات المتعددة الجنسية المطلب الثاني : نشأت الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة عوامل و ظروف خاصة و عامة أسهمت في نشوء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات و نموها و تطورها، أجتمعت فيما بينها لتنشئ هذه الظاهرة الاقتصادية و يمكن تحديد هذه المقومات في عوامل اقتصادية، عوامل قانونية وعوامل سياسية و اجتماعية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية:إن التوسع الهائل في الأسواق العالمية مع التقدم الحاصل في وسائل النقل والاتصالات هو أول العوامل الاقتصادية ، فأصبحت الأسواق العالمية أكثر توافرًا وسهولة في الوصول إليها مما حفز الشركات على التوسع خارج حدود الوطن .

فاحتياج الشركات المحلية إلى رأس المال و حاجتها إلى تمويل كبير وتوسيع قدراتها الإنتاجية دفعها للبحث عن مصادر تمويل من الخارج من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية.كذلك التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي أدى إلى إمكانية نقل المعرفة والخبرات بين مختلف الدول، مما ساعد الشركات المتعددة الجنسية على الانتشار وفتح فروعها في مختلف أنحاء العالم.كما توفر بعض الدول بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار الأجنبي، مما ساعد الشركات على الانتقال إلى أسواق جديدة وتحقيق نمو سريع كونها بعض الاقتصاداتفي الدول النامية تدعم النمو.(الراووق ،١٩٩٥،ص٣٧)

الفرع الثاني: العوامل القانونية:من غير الممكن إغفال أدراج العوامل القانونية و تبيان دورها في نمو وتطور الشركات العالمية المتعددة الجنسية فالدولة التي لا تستطيع تدبير احتياجاتها من الخبرة الفنية والتقنية و رأس المال ، لذا فهي في حاجة للأستثمار الأجنبي لتوفير هذه الاحتياجات ولتحقق ذلك يجب على الدولة أن تسعى لتوفير بيئة قانونية ملائمة و توفير الحماية القانونية اللازمة لجذب الاستثمار و رؤوس الأموال الأجنبية بما يسهم في نمو الاقتصاد المحلي ، و يكون ذلك بشكل تنظيم قانوني متكامل قدر المستطاع كما يلي:

١_أصدار تشريعات داخلية لتنظيم الاستثمارات الأجنبية و ذلك عبر وضع قواعد معينة للاستثمار الأجنبي سواء في ما يخص استقطاب الاستثمارات أوتصفيتها حمايتها ، وذلك من خلال إصدار تشريعات و قوانين تضمن حق المستثمر و تضمن له مزايا متعددة تشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية الخارجية، بشرط أن لا تؤثر هذه القوانين على مصالح الدولة المستضيفة. و كمثال من الدول العربية التي أعتمدت الاتجاه هذا مصر التي أصدرت قوانين خاصة فيما يخص المستثمر الاجنبي ، وسوريا التي أصدرت قانون الاستثمار الاجنبي في عام ١٩٨٩ تحت رقم ٢٣٠و كذلك الجزائر التي أعتمدت على قانون ترقية الاستثماربما يضمن ضمانات و مزايا قانونية لرأس المال القومي المحلي والأجنبي و ذلك لتشجيع الاستثمار.

٢_التشريعات تصدرها الدول لتنظيم الشركات متعددة الجنسيات يجب أن تكون التشريعات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات مرنة و متكاملة فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تقدم امتيازات عديدة لهذه الشركات، مثل عدم فرض ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية إلا إذا تم توزيعها داخل الولايات المتحدة كما سمحت بتأجيل دفع الضريبة لفترة معينة وهي امتيازات تحث على تدفق رؤوس الاموال و الاستثمارات الأجنبية.

٣_عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تعد الاتفاقيات الثنائية بين الدول من الأدوات المهمة في حماية الاستثمارات المتبادلة وتشجيعها، فهذه الاتفاقيات تحدد الالتزامات والضمانات التي تقدمها كل دولة للمستثمرين كما قد تتضمن هذه الاتفاقيات بنودًا حول تحديد الجهة القضائية التي يتم اللجوء إليها في حال حدوث نزاع قضائي، وكذلك القوانين التي يتم الاتفاق على تطبيقها ومن أهم الأمثلة المميزة على هذه الاتفاقيات: الاتفاقيات

الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة و الاتفاقية الموحدة للأستثمار و أتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية .(عبدالعزيز و اخرون ،٢٠١٠،ص١١٧)

الفرع الثالث :عوامل السياسية و الاجتماعية تعد العوامل السياسية والاجتماعية هي العوامل الأساس في نشوء الشركات متعددة الجنسيات وأنتشارها، ففي الواقع تكون لهذه العوامل دورًا كبيرًا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، على سبيل المثال يعد استقرار الوضع السياسي في أي بلد عامل أساسي محفز لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار ،إذ يبحث المستثمرون عن الأمن والاستقرار في البيئة التي يخططون لأستثمار أموالهم فيها ، في المقابل يكون الاستثمار الأجنبي معرض للتراجع أو للتباطؤ في الدول التي تعاني من ظروف سياسية سيئة أو أزمات في الامان.و قد شهدت الشركات متعددة الجنسيات تطور نوعي في أوروبا بعد حصول الانفراج السياسي، و بخاصة بعد اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية في عام ١٩٥٧. من الناحية السياسية أدت هذه التغييرات إلى إزالة العديد من المخاوف المتعلقة بالنشاط التجاري الدولي، أما من الناحية الاجتماعية فقد أسهمت العوامل الاجتماعية في تفضيل بعض الشعوب للمنتجات الأجنبية مما ساعد الشركات متعددة الجنسيات في توسيع نشاطها.)الهيتي و اخرون،٢٠٠٧،ص٢٢٣(عموماً تعد الظروف السياسية والاجتماعية من أبرز العوامل التي ساعدت في ظهور الشركات متعددة الجنسيات، ولا تزال تلعب دورًا أساسياً في انتشارها واستمرار قوتها الاقتصادية وسيطرتها على الأسواق العالمية.

المحور الثالث :دورالشركات المتعددة الجنسية في الانتاج الدولي و نموذج تطبيقي (دراسة حالة)

المطلب ألاول :دور الشركات المتعددة الجنسية في الانتاج الدولي

تعد الشركات متعددة الجنسيات المبعث الاساس للأستثمار الخارجي الأجنبي المباشر إذ ان هذا الأخير له تاثير على النمو الاقتصادي و كذلك على هيكلة القطاعات المنتجة في الدول المضيفة ومن ثم التنمية ، فنسبة الاستثمار وانتاجيته تؤثر في النمو الاقتصادي لذلك يحدد الأستثمار نسب النمو الاقتصادي، حيث أبرزت وظائف النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تعين الاستثمار، وبالتالي أي ان انخفاضه يؤدي الى ثبات معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الحال يكون الأستثمار للإحلال فحسب وتخفض الأجور الحقيقية، إذ يزداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة تدني الأجور الحقيقية، فتزيد الأرباح ويزيد الاستثمار مرة أخرى وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .(كاكي، ٢٠١٣،ص٩٠) (كما تتحدد نسب النمو الاقتصادي بمعدل النمو الطبيعي الذي يمثل أقصى معدل نمو تسمح به الزيادة في عناصر الانتاج، ويرتكز نموذج النمو النيوكلاسيكي على الناتج الحدي للمدخلات العمل رأس المال كمحدد للنمو الاقتصادي في حالة الحصول على التقدم التكنولوجي من الخارج، أما نماذج النمو الحديثة فتبرز أثار الحصول على التقدم التقني وانعكاساته على النمو الاقتصادي فالاستثمار في التعليم والمعرفة لهما أثار ايجابية على النمو الاقتصادي كما ان الدفعة القوية لأي اقتصاد من خلال استيراد التكنولوجيا تنتج أثار ايجابية على النمو الاقتصادي. (كاكي ،٢٠١٣،ص٩٢) فالاستثمارالاقتصادي الأجنبي المباشر هوملك حصة محددة و ثابتة في مشروع مقام في الاقتصاد المحلي ، وأستناداً الى أهداف صندوق النقد الدولي لكي يكون الاستثمار الأجنبي محددا و مباشراً يجب ان يمتلك المستثمر الأجنبي ما لا يقل عن ٥٪من رأسمال الشركة، إذ تعطيه هذه الحصة إمكانية المشاركة في وضع الاهداف و الخطط في إدارة هذه الشركة فقد تكون هذه النسب المالية في شكل راس مال وأيضا في شكل الات ، تكنولوجيا، معرفة ومهارات.(طه،٢٠١٧، ص٣٤).وقد يأخذ الاستثمار عدة اشكال:

–الاستثمار الثنائي: حيث يتقاسم الاستثمار الحكومي و المحلي الخاص او الاثنين سوية مع المستثمر الأجنبي في حيازة مشروع على صعيد الاقتصاد الوطني المحلي –.الاستثمار في نموذج شركات متعددة الجنسيات: وهي تعد من اهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر والمصدر الرئيسي له ، إذ ان الاستثمار الأجنبي بهذا الشكل يتمثل في أفرعها المنتشرة في العديد من الدول وتتميز بالإنتاج الضخم وحيازة فريدة للتكنولوجيا و تتم أدارتها بصفة أساسية و مركزية من الدولة الام.(عطية ،٢٠١٢،ص٨١) .فالاستثمار له دورا أساسياً في التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية وذلك من خلال

١_ان الشركات المتعددة الجنسيات توفر الأمكانات التي تكون نادرة في الدول النامية مثل التكنولوجيا راس المال ، كما يتم أيضا توفير السلع من خلال تسويقها في هذه الدول .

٢_من خلال تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم تعبئة المدخرات الوطنية و توجيهها الى الأنشطة الرئيسية او الأنشطة المتممة لها و كنتيجة لذلك ترتفع عوائد الملكية مما يؤدي الى زيادة المدخرات ومن ثم الاستثمارات وبهذايرتفع معدل الاستثمار .

٣_أقامة الروابط الامامية و الخلفية من خلال ارتباط الشركات متعددة الجنسيات بأنتاجات الشركات المحلية حيث تسمح بفهم و تعلم التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة ، وبهذا يكون الأثر إيجابي على الاقتصاد الوطني ككل. .

٤_اثار جيدة و أيجابية على ميزان المدفوعات إذ ان أنتاج الشركات الشركات الأجنبية لها مردود إيجابي على ميزان المدفوعات حيث ان أنتاج الشركات الشركات الأجنبية التي تسوق عالميا هي ارتفاع في صادرات الدولة المستضيفة – .وبالرغم من الإيجابيات فان الحصيلة الناتجة و القدرة عليها ترجع الى قابليات و قدرات الدولة المستضيفة و ذلك لانه قد لا تكون لهذه الاستثمارات المباشرة دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدولة المسضيفة لان تقنيات الإنتاج لا تتوافق مع الإنتاج ظروف الدولة المضيفة.(عبيدات ،٢٠٠٨،ص١٢)و مع توفرالعوامل لكن يبقى على الدول اختيار المشروعات و الطرق المناسبة التي تمكنهاالاستفادة، وخاصة المشاريع المشتركة.الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج الدولي بعد مختلف التحليلات النظرية التي تم التطرق لها يمكن النظر الى أنشطة الشركات متعددة الجنسيات على صعيد المستوى العالمي بانه عمل تتشارك فيه اطراف عديدة ومن خلال طبيعة عملها تقوم الشركات بتوطين جزء من انتاجاتها او كلها في دولة معينه ، إذ يمكن ملاحظة ان عملية توطين الأنشطة الصناعية ، جزء منها يهم الشركات ذاتها و جزء اخر يهم الموقع او الدولة المضيفة لتلك الأنشطة الإنتاجية لذلك من المهم التفرقة بين التوطن والتوطين ، كذلك انشاء صناعة ما في اقليم ما تكون لها أهمية نسبية تزيد عن تلك الأهمية التي تحصل بها الصناعات الأخريات في باقي أنحاء الاقليم، ويعني التوطن الصناعي اختيار الموقع المناسب للمصنع وذلك بتعيين الموقع على المستوى الاقليمي وعلى المستوى المحلي .(مبروك ، ٢٠١٣، ص٢١)كما يرتكز فكرالتوطن الصناعي على أساس مفاده وجود عدد مصانع في مدينة أو منطقة أو معينة تتوافر فيها مميزات كالخدمات و النقل والمواصلات نسبة كثافة سكانية خاصة، والأساس في هذا التوطن هو التقارب الجغرافي المكاني أو الموقعي للمنشأت وأرتباطها ببعضها في علاقات اقتصادية مشتركة عبر التشابك الانتاجي الصناعي، نتيجة الغزارة الناتجة عن سهولة الحصول على مصادر الطاقة و النقل و المواد الأولية و السلع الوسيطية و الاتصالات وغيرها، كما يتم التركيز على التوطن الصناعي على مستوى الأقاليم في البلد الواحد كما الحال على مستوى عدة دول في اقليم واحد أو على المستوى العالمي .أيضاً يحتوي مفهوم توطن صناعة ما على الاشارة الى الحيز أو الموقع لهذه الصناعات أو هذه المنشات التي تمارس فيه عملها بقصد تحقيق أعلى نسب من الأرباح. و نتيجة ذلك أدى التفاوت في الخصائص الطبيعية و الأقتصادية بين الأقطار المختلفة الى تباين وأختلاف بين الأنشطة الاقتصادية و مدى تقدمها أو عدم تقدمها ال الاقتصادية و الطبيعية من تأثير عالي على الأنشطة هذه وبالنتيجة كفايتها الانتاجية اقتصادي الى زيادة الفروقات الحضارية و الاقتصادية نظرا لما تؤديه هذه الخصائص. فأذا كانت درجة نجاح الفرد أو المجتمع في إشباع ما يحتاجه من السلع و الخدمات تعتمد إلى حد عالي على القدر المتوفر من الموارد البشرية و الطبيعية و المعارف التقنية و على درجة أستفادته من هذه الموارد وطريقة توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيع هذه الأنشطة على الدول، إذ يصبح للقرار الذي يتخذ بخصوص توطن صناعة ما أكبر الأثر في تحديد طبيعة التنمية الاقليمية وعلى الدرجة نفسها من الأهمية فيما يتعلق بالقيام بنشاط صناعي معين من عدم القيام به.(مبروك ،٢٠١٣،ص٢١ حيث يعد الفريد مارشال صاحب الفكرة الأساس لمفهوم التوطن الصناعي و التي بين عبرها الأسباب الاساسية التي تؤدي الى التوطن المتمثلة في المناخ، والموارد الطبيعية، وكذلك تفضيل أصحاب المشروع لمدن معينة لتصريف أنتاجهم و دور المصادفة في وقوع حوادث معينة تجعل التوطن ممكنا، وعندما تقام صناعة معينة في مدينة معينة فإنها سيكون لديها رغبة في البقاء فترة أطولً ،و سيقدم فوائدة عالية لمن لديه قدرات وكفاءة في الرقع الجغرافية القريبة أو المتجاورة لهذه الصناعة، إذ أن هؤلاء الأفراد سيكون من الهين عليهم معرفة وجهتهم وأماكن الطلب على قدراتهم وعلى هذا الأساس فإن التصنيع و المؤسسات ستتوجه الى التركيز في أطراف المدن الكبيرة و في مواقع الانتاج القريبة يختلف التوطين الصناعي عن التوطن من حيث المعنى ويتفق معه في الأثر فالتوطين عبارة عن عملية إدارية تخضع لتوجيه مركزي مباشر، ويتم بواسطة خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى لتحقيق خطط أكيدة تندرج من خلال برامج الدولة للتصنيع خطط التنمية للدولة أما التوطن الصناعي محور نشاط الشركات العالمية فهو عملية تلقائية ، أي بمعنى أنه لا يخضع الى توجيه مركزي مباشر، كما يدل هذا المعنى الى تلك المنشا ت الصناعية التابعة للقطاع الخاص الذي له منطقه الخاص به.(عبيدات ،١٢، ٢٠٠٨ص) كما يشير من الناحية الايديولوجية الى النظام الاقتصادي الليبرالي، ومع ذلك فإنه حتى في هذا النظام يخضع في الواقع، وبصفة غير مباشرة الى توجيهات الدولة من خلال أليات معينة مشجعة ومقيدة تتماشى والأهداف العامة للتنمية ، وكذلك مع اختلاف الدول في درجة تحكمها في هذه الأليات من حيث الأثر لا يوجد فرق جوهري بينهما حيث أن المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تعمل في اطاره فسيكون لها نفس التفاعل مع بيئتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، لأنها تفرض دوما شروطها و متطلباتها من أجل تحقيق أهدافها..مع التأكيد الى ان عمل الشركات العملاقة يمكن توقع أثاره ومعرفتهابشكل مسبق، بل قد تكون هذه الأثار هي من أهداف التوطين الصناعي، وذلك إذا كان يسعى مثلا الى تحقيق استقرار السكان، ورفع مستواهم المعيشي، وتحقيق التوازن السكاني و العمراني بين مناطق البلاد، أو تخفيف الضغط عن بعض المراكز الحضرية التي تعاني من الاختناق، بينما أن التوطن الصناعي قد تكون له

أثار معينة في هذه الجوانب الاجتماعية إلا أنها ليست من أهدافه، على الأقل في ذهن صاحب المشروع، الذي هدفه الرئيسي ينحصر في تحقيق النجاح الاقتصادي لمشروعه الصناعي. (عبيدات،٢٠٠٨،ص٢٤) و تقسم الجغرافية الى فرعين رئيسيين هما: الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية وأن كل فرع منهما يقسم الى فروع أدق ، وتشكل الجغرافية الاقتصادية الفرع الأول من فروع الجغرافية البشرية، وتعني الجغرافية الاقتصادية بأنها الفرع من فرع الجغرافية البشرية الذي يختص ببحث النشاط الانساني في نضاله من أجل العيش ومحاولات تفسير أسباب تباين هذا النشاط من اقليم الى أخر. (إبراهيم، ١٩٩٨،ص٤٧)فجغرافية الصناعة المرتكزة عليها الشركات المتعددة الجنسية ما هي الا فرع من جغرافية الاقتصاد التطبيقية يعتني بدراسة القطاع الصناعي كونه ظاهرة نابعة من تعايش الانسان مع الظواهر الطبيعية على سطح الأرض ، غير أن أهتمامات هذا العلم تكون مقتصرة في أطار حقل الجغرافي الأساس لأي ظاهرة وهي محور الدراسة ، كما أن ذلك لا يعني إغفال المشكلات الرئيسية التي تجابه جوانب النشاط الصناعي المدروس، طالما هذه المشكلات تقع في محورين أساسيين وهما : معضلات نابعة من خلال ضوابط طبيعية ومعضلات نابعة عن أسباب بشرية، فأهتمام الجغرافي يجب أن يكون همزة الوصل أو حلقة تربط بين مجموعتي المعضلات التي تجتاح النشاط موضوع الدراسة، واذا كان الأمر هكذا فدراسة التخصص الأنتاجي و المواقع المختارة للشركات و مصانعها و مشكلات الزخم الصناعي و التشتت وتخطيط أستراتيجية الأنماط الاقليمية للنشاط وكذلك عوامل التوطن و مقومات الموضع وغيرها تكون جوهر عمل الجغرافية، من المهم ان لا نتتجاوز دور بقية التخصصات كالاقتصاد التطبيقي الصناعي و التخطيط الاقتصادي وتقويم المشاريع و التخطيط الانتاجي الإقليمي وغيرها، ومن خلال ما سبق يمكن ايجاز مجالات جغرافية الصناعة المرتكزة عليها الشركات المتعددة الجنسية فيما يلي:(إبراهيم، ١٩٩٨،ص٤٧)(تحليل عوامل أستثمار الشركات المتعددة الجنسية ومقومات الموضع لها من خلال:_التحليل المكاني للمشاريع المخطط أقامتها، في ضوء التفاعل والترابط بين بيئات و عناصر الوطن_بحث النماذج الاقليمية لتخصيص الصناعات في دراسة نماذجها لاحقا_بحث التراكيب و البنية التجارية القائمة._بحث الصلات و الروابط بين المواقع اللاصناعية و المناطق المحيطة. – ابراز الجانب أو الحاسة المكانية عند التخطيط لمواقع و وحدات الصناعات.تحليل موقع الاقليم و الاماكن الصناعيةعلى صعيد العالم بأختلاف المستويات العالمية الإقليمية و الدولية و المحلية.(إبراهيم، ١٩٩٨،ص٤٧)ويشمل المفهوم اختيار موقع المصنع للشركات المتعددة الجنسية ما يلي: _البحث عن الموقع المخطط للمصنع الذي سينشأ، أوالمصنع الذي سينشأ بجانب دور صناعية أقدم تابعة لشركة واحدة._اختيار مواقع الخزن المملوكة للشركة أن وجدت المخازن للمواد و للمواد الخام . –_كما أن تحديد الموقع من المقاصد الاساسية الصعبة التي تتخذها الشركة المتعددة الجنسية وذلك يعود _لضخامة عدد الاستثمارات الأقتصادية الحديثة أو القديمة .

_لأرتباط الامر بخطط بعيدة الأجل لها أثرعلى مستقبلها ونجاحها كخطة تهيئة السلع الاساسية ، الترويج التجاري و الخزن.)المبروك، ٢٠١٣،ص٢٢(

المطلب الثاني : نموذج تطبيقي للشركات المتعددة الجنسية

نظراً لان هذه الشركات تتميز بضخامة حجمها وامتدادها فإنها عملاقة في الصناعة أو الخدمات التي تنتجها، فقد يبلغ متوسط قيمة المبيعات السنوية للشركات الكبرى بمليارات الدولارات من جهة أخرى فإن ميزانيتها المخصصة للأبحاث الإعلانات أيضا تقدر بمئات الملايين من الدولارات، كما أن مبيعات بعض الشركات تفوق الناتج الوطني الإجمالي لبعض الدول لذلك تمتلك هذه الشركات إمكانيات تجعلها تؤثر في الاقتصاد العالمي وتؤهلها إلى:الدخول في مشروعات ذات تكلفة ومخاطر عالية. –التجديد الدائم في المنتجات وطرق الإنتاج والجودة العالية القدرة الاحتكارية التي تمكنها من السيطرة على السوق لدرجة منع دخول المنافسين و سنتطرق في هذا المبحث الى مجموعة نماذج للشركات المتعددة الجنسية:

١_شركة ميكروسوفت تعد أرفع شركة متعددة الجنسية في مجال تطوير أنظمة وتطبيقات برامج الحاسوب الشخصيّة، كما تشتهر بإنتاج مجموعة خاصة من الحواسيب اللوحيّة المتقدمة ، وتقدم خدمات البريد الإلكتروني، وتبيع أنظمة الألعاب الإلكترونيّة، ومستلزمات الحاسوب و لها أفرع لتصريف المبيعات في أنحاءمختلفة من العالم ،و تصل ايراداتها٦٩مليون دولار.

) 23أكتوبر ٢٠٢١. وصلة مرجع.https://www.microsoft.com/ar-xm/about/default.aspx):

٢_شركة كوكل أيضاً من أكبر الشركات متعدّدة الجنسيّات و يصل إيرادها العالميّة ٢٩.٣٢١ مليون دولار، و موقعها المركزي في الولايات المتحدة ، أسست هذه الشركة سنة ١٩٩٥م بواسطة الامريكيان لاري بيدج و سيرجي برين، و عُدت أول محرك بحث شهير في العالم، فتم إنشاء هذا المحرك كي يستطيع الباحث الوصول الى شبكة الانترنت بالارتكاز على اليات البحث بواسطة كلمات رئيسيّة عن طريق خدمات مجاناً لمن يستخدميها، فيمكننا أن نصل الى الاخبار و أحداث العالم المحورية و كذلك الخرائط.(عبداللطيف ، ٢٠٢٢،ص١٦)

٣_شركة فيديكس

على قدر عالي من الاهمية هذه الشركة بإيرادات تصل ٢٤.٦٠٠ مليون دولار، فهي أهم شركات الشحن السريع في العالم ، وتقدر قوتها العاملة بما يصل ١٥٠.٠٠٠ فرداً، وتتسلم قرابة ثلاثة ملايين عملية شحن يومياً(https://www.fedex.com/global/choose-location.html)

٤_وولمارت تُعد من ضمن قطاع التجزئة سلسلة متاجر وولمارت الأمريكية، كونها أعلى شركة تحقيقا للإيرادات في العالم خلال الاعوام الماضية، والشركة بلغت إيراداتها بحسب الإحصائية، نحو ٦٤٨.١ مليار دولار، أسسها سام والتون سنة ١٩٦٢ ، أبتدأت الشركة عملها في الريف ، إذ أوجدت طرق مبتكرة في الانتاج و البيع لتصبح أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكيّة. (الزيني ،٢٠٢٣ ،ص٥)

٥_شركة امازن من بين قطاع التجزئة أيضا شركة التجارة الإلكترونية الأمريكية العملاقة أمازون، ضمن أعلى الشركات تحقيقا للإيرادات في العالم خلال الاعوام الماضية، والشركة بلغت إيراداتها بحسب الإحصائية، نحو ٥٧٤.٨ مليار دولار.(عبداللطيف ، ٢٠٢٢،ص١٦)

٦_شركة ستيت جريد، ضمن قطاع الطاقة المؤسسة شبه الحكومية الصينية للطاقة تُعد أعلى الشركات تحقيقا للإيرادات العالم خلال الاعوام الماضية، والشركة بلغت إيراداتها بحسب الإحصائية، نحو ٥٤٥.٩ مليار دولار.(عبداللطيف،٢٠٢٢،ص١٧)

٧_أرامكو تُعد من ضمن قطاع الطاقة أعلى الشركات تحقيقا للإيرادات في العالم ، والشركة بلغت إيراداتها بحسب الإحصائية، نحو ٤٩٤.٩ مليار دولار. (صادق،٢٠٢٣،ص٥٥)(

٨_شركة البترول الوطنية الصينية من أعلى الشركات المتعددة الجنسية تحقيقاً للإيرادات في العالم ، والشركة بلغت إيراداتها بحسب الإحصائية العالمية نحو ٤٢١.٧ مليار دولار.(الزيني ،٢٠٢٣،ص٥)

الخاتمة

ونخلص مما سبق أن للشركات المتعددة الجنسية ذات نطاقات واسعة جغرافياً و ذات قدرات تكنولوجية متقدمة تعبر الحدود القومية و تستثمر في بلدان شتى و تكون علاقات أقتصادية صناعية تجارية مع البلدان التي تستضيفها برأس مال مشترك أو أستثمار أجنبي بحت ، و تكون ميزانية هذه الشركات أحياناً بوزن ميزانية دول نامية أو حتى متقدمة في بعض الحالات.

هذه المستجدات أفرزت مفهوماً جديداً للقوة الاقتصادية التنافسية في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمي ،الذي يتميز بتحرير التجارة ومن ثم إلغاء الحواجز التي تعيق انتقال مختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، إضافة الى سياسة الإندماج والتكتل الإقتصادي.

و الى جانب الخدمات و السلع التي توفرها الشركات المتعددة الجنسية فأن عملها يؤدي الى أضافة الى الدخل القومي المحلي في البلد المستضيف. وقيامها بفتح أسواق جديدة والتصدير إليها هو إضافة المدخل، ولقياس أثر الاستثمار على الدخل يمكننا الاستنتاج بأن: المنفعة المتحققة= قيمة السلع المنتجة – نفقات الإنتاج .

المصادر باللغة العربية

١_السباعي،صلاح،٢٠١٧ استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، تكنولوجيا الطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر

٢_نبيل،رزوق ،١٩٩٨العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد،ط١، لبنان

٣_مرسي،طاهر،٢٠٠١، إدارة الأعمال الدولية،ط٢،دار النهضة العربية، ، مصر

٤_غسان،محمد،٢٠١٣ ،الشركات المتعددة الجنسيات سادة الدولة،ط١،الاردن ، دار الراية لمنشر والتوزيع

٥_فرحات، غول ،٢٠١١،التحالفات الاستراتيجية العالمية أداة للتنافس في القرن ٢١، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة

٦_أبو الجدائل،حاتم ،٢٠٠٩، الإدارة الاستراتيجية في صناعة النقل الجوي صياغة الاستراتيجية، مركزا خبرات المهنية للإدارة، القاهرة .

٧_عبد الرحمن،نوزاد،٢٠٠٧ ، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١ ،الاردن

٨_نور الدين السعيد، الشركات المتعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ٢٠١٧،

٩_عبد العزيز و أخرون ، أحمد،٢٠١٠، ، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد ٨٥.

١٠_عبد المطلب،عبدالحميد ،٢٠١٨، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث١١سبتمبر ،ط ١،القاهرة ، مجموعة النيل العربية. .

١١_عبد السلام، أبو قحف،٢٠٢٢، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث للنشر

١٢_العذاري، عدنان داود محمد،٢٠٠٣، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، دار غيداء للنشر و التوزيع-

١٣_عكاشة طه،محمود،٢٠١٧ ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٤_د.عبيدات ، مؤيد أحمد محي الدين،٢٠٠٧ ، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات دراسة مقارنة،عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع.

غليون،برهان ،٢٠١٥، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية ،بيروت ١٥_

_1616_أحمد الراووق،حكمت ، ١٩٩٥،المحاسبة الدولية، دار حنيف ومكتبة الفلاح، الطبعة الثانية، عمان والإمارات.

١٧_الهيتي ،نوزاد عبد الرحمن ٢٠٠٧، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.

١٨_عطية،وسام مجدي،٢٠١٢ ، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية.

١٩_منير إبراهيم،هندي ،١٩٩٨، الفكر الحديث في مجال مصادرة التمويل، منشأة المعارف بالإسكندرية.

٢٠_مبروك ،نزيه عبد المقصود محمد ،٢٠١٣ ،الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

٢١_زيني،اسامة،٢٠٢٣ ،الشركات المتعددة الجنسية و الانتاج ، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد ٢٥،تونس

٢٢_صادق ،عبد الحليم،٢٠٢٣ ،الشركات المتعددة الجنسية و الدول النامية ،جامعة باجي مختار عنابة ،تونس.

٢٣_طه ،محمود عكاشة،٢٠١٧ ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار النهضة العربية، القاهرة

المصادر باللغة الانكليزية

1_ Al-Araby, lames Mohamed 2009, "Eurpean Direct Invest ment to the Euergy Sector in Egypt in the period from the year 1996 to 2006, Master's degree, faculty of cconomiecs and political science, Cairo, university.

2_.: https://www.microsoft.

3_https://www.lobbyfacts.eu/datacard/google?rid=03181945560-59..

4_https://www.fedex.com/global/choose-location.html

5_Kurt Pedersen, The eclectic paradigm: A new Deal (Denmark: Aarhus School of Business, 2001 ,.p.4.

6_ Pavida Pananond, «The making of The Multinationals: a comparative study of the growth and internationalization process of Thailand’s charoen pokphand and Sian ciment groups», Journal of Asian Business, Vol 17, n°3, 2001, p. 42-